ادعاء أن الاستدراكات على الصحيحين منقصة لهما

مؤلف: **مجموعة مؤلفين**

مصدر: **شبهات المشككين في الإسلام**

لتاريخ: **31/10/2020**

نص السؤال

ادعاء أن الاستدراكات على الصحيحين منقصة لهما

الجواب التفصيلي

ما)*(

هة:

ضا.

هة:

1) "المستدرك على الصحيحين" هو الكتاب الذي يجمع فيه صاحبه الأحاديث التي هي على شرط الشيخين أو أحدهما، ولم يذكراها في صحيحيهما، وليس استدراكا على أخطاء فيهما، وهذا لا يعد منقصة لهما؛ لأ

2) القول بكمال الصحيحين، وعصمة البخاري ومسلم قول خاطئ لم يقل به أحد قط، وهذا لا ينقص من قدر صحيحيهما شيئا، فصحتهما لا تعني الكمال والعصمة، ونفي الكمال والعصمة عنهما لا يطعن أبدافي ه

يل:

ط:

لك.

الاستدراك: هو أن يتتبع إمام من الأئمة إماما آخر في أحاديث فاتته ولم يذكرها في كتابه، وهي على شرطه، أخرج عن رواتها في كتابه أو عن مثلهم، فيحصي المستدرك هذه الأحاديث المتروكة ويذكرها في ك

ابه.

ول".

ليه"[2].

رها.

حة[3].

وإليك ما قاله الحافظ الناقد ابن كثير: "وقد خرجت كتب كثيرة على الصحيحين، يؤخذ منها زيادات مفيدة... وكتب أخرى التزم أصحابها صحتها، كابن خزيمة، وابن حبان البستي... وكذلك يوجد في "مسند أحمد" ،

سد"[4].

كم.

قيه.

سلم.

وقد ألف الحاكم "المستدرك على الصحيحين" وأودع فيه مما هو على شرطهما، أو على شرط أحدهما، وزاد قسما ثانيا وهو ما أداه اجتهاده إلى تصحيحه، وإن لم يكن على شرط واحد منهما، وربما أودع فيه ما

لل"[6].

ره"[7].

وما يرد هذا الزعم ما أكده النووي في مقدمة شرحه لصحيح مسلم، حيث يقول: ألزم الإمام الحافظ أبو الحسن الدارقطني وغيره البخاري ومسلما إخراج أحاديث تركا إخراجها، مع أنهما قد أخرجا لرواتها في ص

لك[8].

نقد:

1. قال ابن كثير: إنه - أي الحاكم - يلزمهما بإخراج أحاديث لا نلزمهما؛ لضعف رواتها عندهما، أو لتعليلهما ذلك، فالقول بأنها على شرطهما، أو شرط أحدهما غير صحيح.

2. قال الحافظ ابن حجر: وراء ذلك كله أن يروى بإسناد ملفق من رجالهما، كسماك عن عكرمة عن ابن عباس، فسماك على شرط مسلم، وعكرمة انفرد به البخاري، والحق أن هذا ليس على شرط واحد منهما"[

هما.

هما.

الصحيحين لا تعني كمالهما أو عصمة مصنفيهما:

هذا.

ين.

طأ[10].

ما؟!

لور.

ثلاء"[11].

ال:

وإذا العناية لاحظتك عيونها

نم فالمخاوف كلهن أمان

ل -[12]، لذا فلم تكن العصمة لبشر غير الأنبياء والرسل لا البخاري، ولا مسلم ولا غيرهما؛ إذ إن الأمر يختلف عند البخاري ومسلم؛ ففي كثير من العلوم الإسلامية والعربية قمم شامخة، احتلت تلك القمم مكان اله

ال.

مية.

نهة[13].

سلم.

أخر.

يقول الشيخ الألباني عن الصحيحين: هما أصح الكتب بعد كتاب الله تعالى - باتفاق علماء المسلمين من المحدثين وغيرهم، فقد امتازا على غيرهما من كتب السنة بتفردهما بجمع أصح الأحاديث الصحيحة، وطرح

ئية"[14].

حق.

مة:

- **لم يدع أحد من الإمامين: البخاري ومسلم أنه قد قام بحصر الصحيح في كتابه، ولم يقل أحد منهما أن الصحيح وحده ما كان في صحيحه، بل صرح كل منهما بأنه قد ترك كثيرا من الحديث الذي صح عن رسول**
- **إن المستدرك هو: كتاب يشتمل على ما فات إيراده في أحد الكتب مما هو على شرطه أو من بابه، وبما أن منهج كل من البخاري ومسلم كان انتقاء بعض الأحاديث من الصحيح دون حصر لكل الأحاديث؛ فلا يع**
- **على الرغم من مكانة الصحيحين الكبيرة العالية عند كل الأمة الإسلامية عامة، والعلماء منهم خاصة إلا أن أحدا منهم - على مر القرون - لم يدع الكمال للصحيحين، وإن شهد لهما بأنهما أصح كتب السنة.**
- **إن المكانة العالية التي تبوأها كل من الإمامين: البخاري ومسلم في الحديث وعلومه لا تعني بحال عصمتهما من الخطأ؛ فإن العصمة لأنبياء الله تعالى ورسله فحسب.**
- **لقد كتب الله ــ عز وجل - لصحيحي البخاري ومسلم الذيوع، وقد تلقتهما الأمة بالرضا والقبول، وأجمعت على اعتمادهما بعد كتاب الله في العمل للدنيا والآخرة، ولا يجادل في هذه الحقيقة الثابتة إلا منكر لل**
- **إن علماء السنة حين يتكلمون على كتابي البخاري ومسلم (الصحيحين)، فإنهم يصفونهما بالصحة - كما شهدت بذلك كل الأمة الإسلامية، وأجمعت عليهما - لكن لا أحد يدع الكمال لكتاب غير كتاب الله - عز وج**

المراجع

1. رة، ط1، 1426هـ/ 2006م.
2. [1]. الوسيط في علوم ومصطلح الحديث، د. محمد محمد أبو شهبة، مكتبة السنة، القاهرة، ط 1، 1427 هـ/ 2006م، ص248، 247 بتصرف.
3. [2]. تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، السيوطي، تحقيق: عزت علي عطية وموسى محمد علي، دار الكتب الحديثة، القاهرة، 1980م، (1/ 121، 122) بتصرف.
4. [3]. الوسيط في علوم ومصطلح الحديث، د. محمد أبو شهبة، مكتبة السنة، القاهرة، ط 1، 1427 هـ/ 2006م: 246: 247 بتصرف.
5. هرة، ط3، 1399هـ/ 1979م، ص22، 23.
6. [5]. تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، السيوطي، تحقيق: عزت علي عطية وموسى محمد علي، دار الكتب الحديثة، القاهرة، 1980م، (1/ 131).
7. هرة، ط1، 1407هـ/ 1987م، ص13.
8. رمة، ط2، 1422هـ/ 2001م، (1/ 133).
9. رمة، ط2، 1422هـ/ 2001م، (1/ 130) بتصرف.
10. هرة، ط3، 1399هـ/ 1979م، ص21. الوسيط في علوم ومصطلح الحديث، د. محمد محمد أبو شهبة، مكتبة السنة، القاهرة، ط 1، 1427 هـ/ 2006م، 251، 250 بتصرف.
11. كوت، ط1، 1427هـ/ 2007م، 13، 14 بتصرف.
12. ة، ط1، 1424هـ/ 2003م، ص25 بتصرف.
13. اهرة، ط1، 1424هـ/ 2003م، 26 بتصرف.
14. اهرة، ط1، 1420هـ/ 1999م، ص73: 75 بتصرف.
15. ة، ط1، 1426هـ/ 2006م، ص152 بتصرف.